وزارة التخطيط والتعاون الدولي

اجتماع مجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية/ ايفاد

كلمة عطوفة المهندس محمود الجمعاني
أمين عام وزارة الزراعة

الجمهورية الايطالية

2018/2/13

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس المحافظين الاكرم
معالي رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

أصحاب المعالي والسعادة المحافظين والمحافظين المناوبين،
السادة الحضور

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يسعدني أن أكون متواجداً بينكم في الاجتماع الحادي والأربعون لمجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية/ ايفاد، والذي يهدف الى مناقشة عدد من المواضيع التي تهم دولنا في ظل الظروف السياسية والتحديات الاقتصادية التي يمر بها العالم وخصوصاً في منطقة الشرق الاوسط من حالة عدم الاستقرار السياسي وانعكاساتها على الأوضاع الاقتصادية في بلداننا، وهنا لا بد لي من تقديم الشكر لإدارة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية على اختيارها للتركيز في هذا الاجتماع الهام على موضوع " **من الهشاشة الى الصمود طويل الاجل**"، وذلك للمساهمة في بناء الصمود والمنعة في ظل ما يشهده العالم من تحديات نتيجة لتغير المناخ والنزاعات، وهو ما يلامس التحديات التي يواجهها بلدي الاردن نتيجة للنزاعات وحالة عدم الاستقرار السياسي التي تشهدها منطقة الشرق الاوسط.

كما لا بد لي بهذه المناسبة من تقديم الشكر والتقدير للجمهورية الايطالية الصديقة على حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة التي حضينا بها منذ دخولنا إلى هذا البلد الجميل.

السيدات والسادة الحضور،

ينعقد اجتماعنا هذا في وقت بالغ الأهمية والدقة نتيجة لاستمرار ما تشهده المنطقة من تحولات جذرية عدة وحالة من عدم الاستقرار السياسي والامني، كان ولا يزال لها بعض التداعيات السلبية الاقتصادية والامنية على المدى القصير، تمثلت بإحداث اختلالات واضحة في معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض مستوى الأمن في بعض تلك البلدان الذي انعكس سلباً على مستوى حياة المواطنين وعلى مستوى الانتاجية. هذا بالإضافة الى أن أزمة اللاجئين الدولية غير المسبوقة التي نشهدها اليوم، والتي باتت تشكل كارثة إنسانية وخطر متنام يهدد

الأمن والتنمية ونمو الاقتصادي العالمي، وليس أدل على ذلك مما يتحمله الاردن من التبعات السلبية لازمة اللجوء السوري وغلى مختلف القطاعات .

واسمحوا لي في عجالة، أن استعرض أمام حضراتكم ملخص حول التحديات الاقتصادية التي تواجه المملكة الاردنية الهاشمية، والناجمة عن حالة عدم الاستقرار في المنطقة وأعباء موجات اللجوء السوري والنموذج الأردني للتعامل مع هذه التحديات، حيث وصل عدد اللاجئين السوريين في الاردن حوالي (1.3) مليون لاجئ سوري، كما أن الأعباء التي تحملها الأردن في آخر سبع سنوات كانت أغلبها بسبب الظروف الاقليمية المحيطة وغير المسبوقة من تبعات ما يسمى بالربيع العربي واستضافة مئات الآلاف من اللاجئين السوريين وحالة عدم الاستقرار والانقطاع عن معظم الاسواق الرئيسة للصادرات والترانزيت بسبب اغلاق الحدود مع عدد من دول الجوار وانقطاع الغاز المصري الذي كلف الاردن حوالي 5.5 بليون دينار وانعكس ذلك على زيادة المديونية، حيث ان هذه التبعات السلبية والتي فرضتها حالة عدم الاستقرار في المنطقة كانت اشبه بما يعادل " بحصار اقتصادي"، كما أنه خلال السبع سنوات الماضية انخفض النمو الاقتصادي من معدل تجاوز 6% خلال فترة 2000–2010 الى الثلث تقريباً وهذا غير مسبوق. وارتفعت البطالة من حوالي 12% في 2010 الى 18% في الربع الثاني من 2017.

كما أن الأعباء التراكمية والمتعاظمة للأزمة السورية، والتي طالت كافة مناحي الحياة وتجاوزت بشكل كبير قدرات وموارد الأردن المحدودة، وأصبحت تهدد المكتسبات التنموية والوطنية التي أنجزها الأردن خلال العقود السابقة بفخر واعتزاز، بالإضافة الى تأثيراتها المباشرة الاقتصادية والاجتماعية الأمر الذي يتطلب تضافر جهودنا جميعاً لنصل بتعاوننا إلى مستوى التحدي، الامر الذي أدى الى وصول الحكومة الأردنية الى الحد الأعلى من قدرتها على التحمل في ظل الموارد الموجودة مع عدم وجود مجال لمزيد من الاقتراض بناء على الاتفاق مع صندوق النقد الدولي ضمن برنامج الاصلاح المالي الجديد، بالإضافة الى الضغط على الخدمات الحكومية العامة وخدمات البنية التحتية والخدمات الاجتماعية. وعليه، تظهر الحاجة الملحة للاستمرار في تقديم المساعدات للأردن من المجتمع الدولي للأعوام (2018–2019–2020) وأن عدم التزام المجتمع الدولي بتقديم المزيد من المساعدات سيؤثر ذلك سلباً على قدرة الأردن على متابعة تقديم الخدمات الحكومية للسوريين والحفاظ على مستوياتها دون التأثير سلباً على المواطنين الأردنيين.

اصحاب المعالي والسعادة

وفي إطار الجهود التي تبذلها الحكومة الاردنية لمعالجة الاثار السلبية لحالة عدم الاستقرار السياسي في المنطقة وخصوصا ازمة اللجوء السوري، ولتمكينها من الايفاء بالتزاماتها الانسانية تجاه اللاجئين السوريين وتجاه مجتمعاتها المستضيفة وتعزيز المنعة والصمود أمام هذه التحديات والاستمرار في العمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فقد قامت الحكومة الاردنية وبالتنسيق والتعاون مع المجتمع الدولي ومنظمات الامم المتحدة بإطلاق خطة الاستجابة (2018–2020) قدرت احتياجات المملكة بحوالي 7.3 مليار دولار خلال هذه الفترة توزعت على ثلاثة مكونات وهي: دعم المنعة والمجتمعات المستضيفة بحوالي 2.425 مليار دولار، ودعم اللاجئين السوريين 2.125 مليار دولار، ودعم الخزينة 2.761 مليار دولار.

وبموازاة ذلك، تعمل الحكومة على مواصلة مسارات الإصلاح الشامل وتحقيق الازدهار للمواطنين وتعزيز منعة الأردن وتحويل التحديات إلى فرص من خلال الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي والمالي وخطة عمل الحكومة المتكاملة للتنمية والمتمثلة بالبرنامج التنموي التنفيذي (2018–2020)، والتي تتضمن مخرجات خطة تحفيز النمو الاقتصادي الأردني 2018–2022 والمستند الى وثيقة الأردن 2025 وأهم الإصلاحات الهيكلية وتحسين بيئة الأعمال والاستثمار، ومخرجات استراتيجيات تنمية الموارد البشرية والتشغيل والبنية التحتية (المياه والطاقة والنقل وغيرها) ومكافحة الفقر والحماية الاجتماعية والتحول الرقمي والحوكمة الإلكترونية وبرنامج الإنفاق الرأسمالي والذي سيتم تعظيم تنفيذه من خلال أطر الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPPs) إضافة الى مخرجات تطوير القضاء استناداً للجنة الملكية لتطوير القضاء، ومسار اللامركزية.

ومن هنا فإننا نؤكد على أهمية وقوف المجتمع الدولي الى جانب الأردن لتجاوز التحديات المرتبطة بالأزمة السورية على المدى القريب والمتوسط، وتمكينه أيضاً من القيام بواجبه الانساني تجاه اللاجئين ومن تقديم الخدمات إلى المواطنين الأردنيين، وهنا لا بد من تقديم الشكر للصندوق الدولي للتنمية الزراعية (ايفاد) على اطلاقه مبادرة " Farms"، على هامش الاجتماع الحادي والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، والتي تعمل على مساعدة اللاجئين والمهجرين قسريا وبناء الاستقرار في المناطق الريفية، حيث تعالج المبادرة واحدة من أهم قضايا الهجرة وهي الأمن الغذائي، مما يدل على نظرة تقدمية مبنية على استدامة الحلول لاسيما أنه حتى

الأزمات الآنية بحاجة إلى حلول طويلة الأمد، والشكر موصول للدول المانحة التي تساهم في هذه المبادرة، حيث أننا في الاردن بدأنا وبالشراكة مع ايفاد بتنفيذ مشروع يهدف الى المساهمة في الحد من الفقر وتحسين الأمن الغذائي الوطني في الأردن من خلال تحسين انتاجية المجترات الصغيرة يتم تمويله من خلال هذه المبادرة ومن خلال الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

وفي الختام، أكرر شكري وتقديري للجهود التنموية التي يقوم بها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، آملاً أن يتكلل اجتماعنا هذا بالنجاح وتحقيق الأهداف المرجوة منه.

شاكراً لكم حسن استماعكم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.